

Distr.: Limited
22 April 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان
منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

مقرر اللجنة الخاصة المؤرخ ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ بشأن
بورتوريكو*

تقرير من إعداد مقرر اللجنة الخاصة، بشار الجعفري (الجمهورية العربية السورية)

المحتويات

الصفحة	
٢	أولا - مقدمة
٢	ثانيا - معلومات أساسية
٢	ألف - لمحة عامة
٣	باء - الوضع الدستوري والسياسي
١٠	ثالثا - التطورات الأخيرة
١٠	ألف - التطورات السياسية
١٥	باء - التطورات العسكرية
١٩	جيم - التطورات الاقتصادية
٢٣	رابعا - الإجراءات السابقة التي اتخذتها الأمم المتحدة
٢٣	ألف - لمحة عامة
٢٣	باء - الإجراءات التي اتخذتها اللجنة الخاصة
٢٤	جيم - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

* قَدِّمَت هذه الوثيقة في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٠ لكي يتاح إدراج آخر المعلومات.



أولا - مقدمة

١ - اعتمدت اللجنة الخاصة، في جلستها السادسة المعقودة في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، مشروع القرار A/AC.109/2009/L.7 المتعلق بمسألة مقرر اللجنة الخاصة المؤرخ ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ بشأن بورتوريكو. وفي الفقرة ١١ من القرار، طلبت اللجنة الخاصة من المقرر أن يقدم لها في عام ٢٠١٠ تقريراً عن تنفيذ القرار. وقد أعدّ مقرر اللجنة الخاصة هذا التقرير استجابة لذلك الطلب. ويتناول التقرير مسألة بورتوريكو في ضوء التقارير السابقة التي أعدها المقرر والتطورات السياسية والعسكرية الأخيرة في بورتوريكو والإجراءات التي اتخذتها هيئات الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة.

ثانيا - معلومات أساسية

ألف - لمحة عامة

٢ - تقع بورتوريكو في أقصى شرق جزر الأنتيل الكبرى في البحر الكاريبي وهي أصغر تلك الجزر. وتبلغ مساحتها ٩٥٩ ٨ كيلومترا مربعا تشمل الجزر الصغيرة المحاورة لها وهي بيكيس وكوليرا ومونا. وتغطي الجبال أكثر من ثلاثة أرباع بورتوريكو، ويبلغ ارتفاع سلسلة الجبال الممتدة على طول الجزيرة في أعلى نقاطها ٣٣٨ ١ مترا.

٣ - ووفقا للتقديرات حتى شهر تموز/يوليه ٢٠٠٩^(١)، يناهز عدد السكان الذين يتكلم معظمهم اللغة الإسبانية ٣ ٩٧١ ٠٢٠ نسمة، وإن كان هناك عدد معين من البورتوريكيين يتكلمون الإنكليزية أيضا. ووفقا لتقديرات التعداد الذي أجرته الولايات المتحدة، بلغت نسبة النمو السكاني في بورتوريكو ما متوسطه ٠,٧ في المائة خلال السنوات الممتدة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٥؛ و في عام ٢٠٠٩، أشارت التقديرات إلى أن هذه النسبة بلغت أقل من ٠,٣ في المائة. ووفقا لمعلومات مكتب تعداد السكان في الولايات المتحدة، بلغ عدد البورتوريكيين الذين استقروا في الولايات المتحدة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٧ ما قدره ٤٤٧ ٠٠٠ ٣٥٩ ٥٨٥ نسمة؛ وكان هذا العدد نحو ٤٩١ ٠٠٠ نسمة في الثمانينيات و ٤٤٧ ٠٠٠ نسمة بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٦٠.

٤ - وكما سبق ذكره في التقارير السابقة، تحوّل طابع السكان في الجزيرة خلال العقود الأربعة الماضية، من مجتمع زراعي تقليدي إلى مجتمع صناعي، وتباطأ النمو السكاني وارتفع معدل العمر المتوقع بشكل حاد. ونتج تباطؤ النمو السكاني جزئيا من هجرة حوالي

(١) انظر بورتوريكو على موقع وكالة الاستخبارات المركزية: www.cia.gov/cia/publications/factbook.

٥٠٠ ٠٠٠ بورتوريكي إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ولا سيما في الخمسينيات والستينيات.

٥ - ويُمنح الأشخاص المولودون في بورتوريكو جنسية الولايات المتحدة، إنما بدون حق التصويت في الانتخابات الرئاسية أو انتخابات الكونغرس في الولايات المتحدة ما لم يكونوا مقيمين فيها. وإضافة إلى ذلك، أقرت المحكمة العليا لبورتوريكو في قرار صادر عنها بوجود الجنسية البورتوريكية. وبعد ذلك، صدّقت إدارة الشؤون الخارجية في بورتوريكو على وجود هذه الجنسية التي يمكن للبورتوريكيين طلبها عن طريق إجراءات وضعتها إدارة الشؤون الخارجية في بورتوريكو. وبموجب الترتيبات الحالية المتعلقة بالكومنولث، تتولى الولايات المتحدة سلطة الدفاع والعلاقات الدولية والتجارة الخارجية والمسائل النقدية بينما تتمتع بورتوريكو باستقلال ذاتي فيما يتعلق بالمسائل الضريبية والسياسات الاجتماعية ومعظم الشؤون المحلية.

٦ - وكما ذكر في التقارير السابقة، يتمثل الجانب الرئيسي الذي تختلف فيه مواقف الأحزاب السياسية الكبرى في الإقليم في الوضع السياسي النهائي لبورتوريكو، وجميعها غير راض عن الوضع الراهن. فالحزب الشعبي الديمقراطي يؤيد تعزيز وضعها الحالي في إطار الكومنولث بحيث لا تكون إقليمًا تابعًا ولا مستعمرة. فبينما يحتفظ سكان بورتوريكو بجنسية الولايات المتحدة، تُمنح بورتوريكو سلطة حكومية أكبر في إدارة شؤونها الخاصة ومزيدًا من الحرية في إقامة علاقات إقليمية ودولية. ويجذب الحزب التقدمي الجديد تحوّل بورتوريكو إلى ولاية كاملة الاندماج في الولايات المتحدة. ولا يزال الحزب الشعبي الديمقراطي يتمتع بتأييد يتجاوز بشكل طفيف التأييد الذي يتمتع به الحزب التقدمي الجديد. ويؤيد الحزب الثالث، حزب استقلال بورتوريكو، استقلال الجزيرة. وهناك بعض المجموعات والمنظمات المناصرة للاستقلال التي لا تشارك في الانتخابات لأنها تعتبر أن الانتخابات في ظل الاستعمار لا تمثل عملية ديمقراطية حقيقية، في حين أن بعضها الآخر يصوّت لأغراض استراتيجية، فتؤيد مرشح الحزب الشعبي الديمقراطي لشغل منصب الحاكم، بغية منع وصول مؤيدي تحوّل بورتوريكو إلى ولاية إلى السلطة.

باء - الوضع الدستوري والسياسي

٧ - تتمتع بورتوريكو حاليًا بوضع الكومنولث مع الولايات المتحدة. ويرد وصف مفصّل لدستور كومنولث بورتوريكو لعام ١٩٥٢ في الفقرات من ٩١ إلى ١١٩ من تقرير مقرر اللجنة الخاصة لعام ١٩٧٤ (A/AC.109/L.976). وباختصار، تتكون الحكومة من: (أ) حاكم يُنتخب لمدة أربع سنوات في كل انتخابات عامة؛ (ب) جمعية تشريعية تتكون من مجلسين

هما مجلس الشيوخ (٢٧ عضواً) ومجلس النواب (٥١ عضواً) ينتخبهم السكان البالغون بالاقتراع المباشر في كل انتخابات عامة؛ (ج) ومحكمة عليا ومحاكم أدنى. والولاية القضائية للمحكمة الاتحادية للولايات المتحدة تشمل بورتوريكو. ويمثل بورتوريكو في حكومة الولايات المتحدة مفوض مقيم، وهو عضو في مجلس نواب الولايات المتحدة بدون الحق في التصويت فيه، إنما له هذا الحق في أي من اللجان التي هو عضو فيها.

٨ - وفي بورتوريكو نظامان قضائيان هما: نظام محاكم بورتوريكو ونظام محكمة المقاطعة التابعة للولايات المتحدة المعنية بمقاطعة بورتوريكو. ويعمل هذا النظام الأخير في بورتوريكو بولاية قضائية محدودة النطاق ولا يمكن اللجوء إليه إلا بالنسبة للقضايا المشمولة بقانون الولايات المتحدة الاتحادي أو القضايا التي تتنوع فيها جنسيات الأشخاص المعنيين، أي حينما يرفع مواطن من دولة ما دعوى ضد مواطن من دولة أخرى. والقضايا التي لها علاقة بالقانون الاتحادي المرفوعة أمام المحكمة العليا لبورتوريكو يمكن أن تُستأنف أمام المحكمة العليا في الولايات المتحدة. والقضايا التي تُستأنف في الدائرة الأولى تُنقل من نظام محكمة المقاطعة التابعة للولايات المتحدة المعنية بمقاطعة بورتوريكو التي تشكل محكمة بداية.

٩ - وحتى بعد إقامة حكومة دستورية لبورتوريكو في عام ١٩٥٢، لم يطرأ أي تغيير على سلطة كونغرس الولايات المتحدة على بورتوريكو. فلدى هذا الكونغرس سلطات كاملة على بورتوريكو، بينما لدى الجزيرة سلطة محلية على مجالات محددة. وظلت جميع القوانين ذات الصلة بعلاقات الإقليم بالولايات المتحدة سارية من خلال قانون العلاقات الاتحادية (انظر A/AC.109/L.976، الفقرات ١٢٠-١٣٢)، وهو القانون الذي أدمجت بورتوريكو بموجبه في النظم التجارية والجمركية والنقدية للولايات المتحدة. والولايات المتحدة مسؤولة أيضاً عن الدفاع عن بورتوريكو. وفي عام ١٩٥٨، طلبت الجمعية التشريعية لبورتوريكو إدخال تغييرات على قانون العلاقات الاتحادية، غير أن هذه التغييرات لم تعتمد. وفي عام ١٩٥٩، رُفعت إلى الكونغرس ثلاثة مشاريع قوانين تطلب إدخال تغييرات على الوضع السياسي للإقليم، ولكن لم يتخذ أي إجراء بشأن أي منها.

١٠ - وأجري في عام ١٩٩٣ استفتاء عام بشأن خيارات تكاد تكون مطابقة لخيارات الاستفتاء الذي أجري في عام ١٩٦٧، وأسفر عن النتائج التالية: أيد ٤٨,٤ في المائة الوضع الراهن (الكومنولث)، وصوّت ٤٦,٢ في المائة لصالح تحوّل بورتوريكو إلى ولاية، واختار ٤ في المائة الاستقلال. وبعد صدور هذه النتائج، وطلب التوضيح الذي قدمته الجمعية التشريعية لبورتوريكو إلى كونغرس الولايات المتحدة، رد الكونغرس بأن التعريف يتضمن استثناءات غير قابلة للتطبيق (انظر A/AC.109/1999/L.13، الفقرات ١٧٢-١٨٠).

وبعد ذلك، قررت الجمعية التشريعية لبورتوريكو إجراء استفتاء آخر في عام ١٩٩٨. وفي شباط/فبراير ١٩٩٧، قُدم إلى كونغرس الولايات المتحدة مشروع قانون يونغ الذي سعى إلى جعل نتائج استفتاء بورتوريكو المقترح لعام ١٩٩٨ ملزمة لحكومة الولايات المتحدة.

١١ - وأجري استفتاء عام ١٩٩٨ في موعده المقرر، رغم عدم قيام الكونغرس بإلزام حكومة الولايات المتحدة بقبول النتائج. بيد أن صيغة الخيارات الواردة في بطاقة الاقتراع أثارت الكثير من الجدل. وكانت نتائج الاستفتاء الذي أُجري في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ كما يلي: ٥٠,٤ في المائة لصالح خيار "لا شيء مما تقدم"؛ وهو خيار أدرج بناء على قرار أصدرته المحكمة بناء على طلب الحزب الشعبي الديمقراطي؛ و ٤٦,٧ في المائة لصالح وضع الولاية؛ و ٢,٣ في المائة لصالح الاستقلال؛ و ٠,٣ في المائة لصالح الارتباط الحر؛ و ٠,٠٦ في المائة لصالح الكومنولث. وقسّم مؤيدو الاستقلال أنفسهم لدى إجراء الاستفتاء، فصوّتوا أيضا لصالح خيار "لا شيء مما تقدم"، وذلك رفضا منهم لما اعتبروه عملية غير ديمقراطية.

١٢ - وبعد استفتاء عام ١٩٩٨، قام رئيس الولايات المتحدة حينها، وليام ج. كلينتون بتشكيل فرقة العمل الرئاسية المعنية بوضع بورتوريكو. وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، قام الرئيس جورج دبليو بوش بتعيين أعضاء فرقة العمل الـ ١٦، وعدل في الوقت نفسه، الأمر التنفيذي الصادر عن الرئيس كلينتون، فأصبح مطلوبا من فرقة العمل تقديم تقرير عن التقدم المحرز مرة كل سنتين بدلا من مرة كل سنة. وصرّح زعيم كل من الحزب الشعبي الديمقراطي المؤيد للكومنولث وحزب استقلال بورتوريكو المؤيد للاستقلال أن هذا الإجراء لا ينم عن أي نية جادة من جانب الرئيس بوش لاتخاذ إجراء في المستقبل القريب بشأن الوضع السياسي لبورتوريكو، بينما رحّب الحزب التقدمي الجديد المؤيد لوضع الولاية بالإعلان باعتباره دليلا على أن واشنطن العاصمة مهتمة بمعالجة المسألة فور انتهاء الانتخابات في بورتوريكو وفي الولايات المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤.

١٣ - وذكرت الصحافة في بورتوريكو على نطاق واسع أن الرئيس المنتخب للولايات المتحدة حينذاك باراك أوباما، وجّه رسالة في ٢ كانون الثاني ٢٠٠٩، إلى احتفال تنصيب الحاكم الجديد لبورتوريكو، لويس فورتونيو، أكّد فيها من جديد أنه سيحاول حل القضية الاستعمارية لبورتوريكو خلال فترة رئاسته الأولى.

١٤ - وعقدت فرقة العمل الرئاسية المعنية بوضع بورتوريكو، كما شكّلتها إدارة الرئيس أوباما، أول اجتماع لها في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، ووسّعت نطاق تركيزها

ليشمل المسائل التي تؤثر في التنمية الاقتصادية لبورتوريكو. ووقع الرئيس أوباما في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ أمراً تنفيذياً ينص على الحفاظ على المهمة الأصلية لفرقة العمل ويطلب إليها إسداء المشورة للرئيس وللكونغرس بشأن السياسات التي من شأنها تشجيع إيجاد فرص العمل وتعزيز التعليم والرعاية الصحية والطاقة النظيفة والتنمية الاقتصادية للجزر، وتقديم توصيات بشأنها. وتضم فرقة العمل معينين من كل عضو من أعضاء إدارة الرئيس والرئيسين المشاركين للفريق الرئاسي المشترك بين الوكالات المعني ببورتوريكو.

١٥ - وفي ٣ آذار/مارس ٢٠١٠، عقدت فرقة العمل جلسات استماع في سان خوان. وحضر هذه الجلسات ستة عشر عضواً من أعضاء فرقة العمل الثمانية عشر، ومنهم الرئيس المشاركان توماس بيريل معاون النائب العام للولايات المتحدة، وسيبيليا مونيوز، مديرة الشؤون الحكومية الدولية في البيت الأبيض. وبعد هذه الجلسات، أشارت تقارير وسائط الإعلام إلى أن هذه المناسبة واجهت انتقادات شديدة وحظيت باستقبال فاتر. ولجأ العديد من أعضاء الطيف السياسي إلى التخفيف من أهمية جلسات الاستماع، مضيفين أن هذا الوقت هو وقت العمل لا وقت التقارير. وبالإضافة إلى مسألة الوضع السياسي، قررت فرقة العمل الاستماع إلى شهادات تتعلق بالمسائل الاجتماعية، إلا أنها لم تستمع إلى شهادة أي من المسؤولين المنتخبين الأعضاء في الأحزاب السياسية في بورتوريكو؛ وبدلاً من ذلك، استمعت إلى أخصائي بيئي وخبير صحي وأربعة أعضاء في الأحزاب السياسية في الجزيرة. واتضح من الشهادات وجود توافق في الرأي على أن على فرقة العمل أن تتصدى أولاً وقبل كل شيء لمسألة وضع بورتوريكو. وأكد العديد من المتكلمين، بمن فيهم اثنان من علماء الاقتصاد المشهورين في بورتوريكو، أن بورتوريكو تعاني من مشكلة هيكلية تميل نحو البطالة وتؤثر في التنمية الاقتصادية المستدامة^(٢).

١٦ - كما نوقشت في جلسات الاستماع على نطاق واسع، إمكانية تصرف الجمعية الدستورية كآلية لتقرير الوضع السياسي لبورتوريكو في المستقبل. وأكد الحزب التقدمي الجديد موقفه، على النحو الذي تجلّى في قرار قدّم إلى مجلس الشيوخ، برفض تمديد الوضع الراهن من خلال عقد المزيد من جلسات الاستماع، ويطلب من فرقة العمل تقديم توصية للقيام بعملية فورية لحل مسألة الوضع السياسي. وذكر ممثل الحزب الشعبي الديمقراطي في شهادته أنه ينبغي لفرقة العمل أن تبحث في خيار عقد جمعية دستورية بشأن الوضع. وفي رسالة خطية قدمت إلى فرقة العمل أثناء جلسات الاستماع، كرر المسؤولون المنتخبون في جناح الاستقلال الذاتي من الحزب الشعبي الديمقراطي تأكيد تأييدهم للاعتراف بسيادة

(٢) *El Nuevo Dia*، ٤ آذار/مارس ٢٠١٠.

شعب بورتوريكو وعقد جمعية دستورية على النحو المنصوص عليه في منهاج الحزب. وأبدى ممثل حزب استقلال بورتوريكو الذي شارك في جلسات الاستماع معارضته لإدخال أي تغيير في جدول أعمال فرقة العمل، محتجا بأن من قبيل التناقض التحدث عن التنمية الاقتصادية في ظل النموذج الاستعماري.

١٧ - وعقدت المنظمات المؤيدة لإنهاء الاستعمار والسيادة والاستقلال التي تم استبعادها من جلسات الاستماع الرسمية جلسات استماع خاصة بما بالقرب منها، حيث طالب الناطقون باسمها بالاعتراف بسيادة شعب بورتوريكو كأمة تتمتع بالحق في تقرير المصير، وذكروا أنه يتعين على فرقة العمل أن تعترف بالمسألة الاستعمارية^(٣). وأكدت نقابة المحامين في بورتوريكو موقفها الدستوري التاريخي المؤيد لممارسة شعب بورتوريكو لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير وفقا للقانون الدولي ومسؤولية حكومة الولايات المتحدة عن هذه المسألة، على النحو الذي تم تأكيده مجددا في القرار رقم ١٣ الذي اتخذته مجلس إدارتها في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٠.

١٨ - وفي آذار/مارس ٢٠٠٥، كما ورد في التقارير السابقة، وبناء على اقتراح تقدم به الحاكم آنذاك، أنيبال أسييدو بيلا، بإجراء استفتاء في تموز/يوليه من ذلك العام، وافق مجلس الشيوخ في بورتوريكو على مشروع قانون يأذن بإجراء استفتاء، واعتبر الجمعية الدستورية المعنية بوضع بورتوريكو إحدى الوسائل التي يمكن بواسطتها تسوية العلاقة السياسية بين الولايات المتحدة وبورتوريكو. وتضمن مشروع القانون تعديلا يلزم مجلسي النواب والشيوخ في بورتوريكو بإصدار قانون يسمح لشعب بورتوريكو باختيار آلية تمكّنه من اختيار وضعه القانوني، في حالة عدم التزام حكومة الولايات المتحدة بإطلاق عملية لتقرير المصير بحرية قبل ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. بيد أن الحاكم أسييدو بيلا رأى أن صيغة مشروع القانون لا تشدد بما فيه الكفاية على خيار الجمعية الدستورية، ومارس حق النقض على مشروع القانون في ١٠ نيسان/أبريل.

١٩ - وذكرت فرقة العمل الرئاسية المعنية ببورتوريكو في تقريرها الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ أنه على الرغم من أن الوضع الحالي للإقليم قد يستمر طالما أراد ذلك الكونغرس، فإن دستور الولايات المتحدة لا يعترف إلاّ بخيارين اثنين فقط غير خيار الاندماج الإقليمي هما وضع الولاية التابعة للولايات المتحدة أو الاستقلال التام. وارتأت فرقة العمل اعتماد عملية من مرحلتين لمعالجة مسألة وضع بورتوريكو فأوصت أولا بإجراء "استفتاء شعبي توافق عليه الحكومة الاتحادية" خلال عام ٢٠٠٦ للتأكد مما إذا كان شعب

(٣) *Prima Hora, El Vocero and El Nuevo Dia*، ٢ و ٣ و ٤ آذار/مارس ٢٠١٠.

بورتوريكو ”يرغب في البقاء كإقليم تابع للولايات المتحدة وخاضع لإرادة الكونغرس، أو ينشد طريقاً دستورياً عملياً للحصول على وضع دائم كإقليم غير تابع للولايات المتحدة“. ثم أوصت فرقة العمل بأنه ينبغي، إذا اختار الناخبون تغيير وضع الجزيرة الراهنة كإقليم تابع للولايات المتحدة، إجراء استفتاء آخر يتيح لهم فرصة الاختيار بين الاندماج كولاية من الولايات المتحدة أو الاستقلال. وأوصت فرقة العمل بأنه ينبغي، إذا قرر الناخبون الاحتفاظ بالوضع الحالي، إجراء استفتاءات عامة دورية من أجل ”إبقاء الكونغرس على علم برغبات الشعب“.

٢٠ - ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أنه قبل صدور تقرير فرقة العمل لعام ٢٠٠٥ وبعد أن صدر، شكك البعض في ما إذا كان وضع بورتوريكو كإقليم تابع للولايات المتحدة يتسق مع البيانات التي أدلى بها ممثلو الولايات المتحدة في عام ١٩٥٣ عقب اعتماد دستور بورتوريكو، والتي طلبوا فيها شطب اسم هذا البلد من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وذكرت الولايات المتحدة، في طلب رسمي وجهته إلى الأمم المتحدة، أن الكونغرس قد منح بورتوريكو حرية إدارة شؤونها الداخلية شريطة أن تنقيد بالقانون الاتحادي وبدستور الولايات المتحدة.

٢١ - وقبل تقديم هذا الطلب، أشار ممثل الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة شفويًا إلى أنه يلزم الحصول على موافقة بورتوريكو والولايات المتحدة لتغيير طبيعة العلاقة القائمة بينهما. غير أنه بالرغم من هذا التصريح، خلصت وزارة العدل في عام ١٩٥٩ إلى أن بورتوريكو ما زالت تخضع بشكل تام لسلطة الكونغرس. بموجب الحكم المتعلق بالأقاليم الوارد في دستور الولايات المتحدة. وشجب أسيبيدو بيلا، الذي كان حينها حاكم بورتوريكو، هذا الأمر الواقع في البيان الذي ألقاه أثناء جلسات الاستماع التي عقدتها اللجنة الخاصة بشأن بورتوريكو في حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

٢٢ - وأصدرت فرقة العمل الرئاسية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ تقريرها الثاني عن مسألة وضع بورتوريكو. وفي هذا التقرير، خلصت فرقة العمل مرة أخرى إلى أن دستور الولايات المتحدة لا ينص إلا على ٣ خيارات لوضع الجزيرة في المستقبل (بقاؤها إقليمًا تابعًا للولايات المتحدة أو الانضمام إلى الولايات المتحدة كولاية أو الاستقلال)، وأعادت تأكيد التوصيات الثلاث التي تقدمت بها في تقريرها لعام ٢٠٠٥.

٢٣ - وفي غضون ذلك، أعاد كونغرس الولايات المتحدة في أوائل عام ٢٠٠٧ فتح باب النظر في مسألة الوضع السياسي لبورتوريكو حيث ناقشت اللجنة الفرعية للموارد الطبيعية

المعنية بشؤون الجزر مشروع قانونين المهدف منهما تسوية مسألة وضع بورتوريكو. وفي آذار/مارس ٢٠٠٧، عُقدت جلسات استماع للنظر في هذين النهجين.

٢٤ - وفي ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٧، عُرض "قانون الديمقراطية لبورتوريكو لعام ٢٠٠٧" (H.R.900) على مجلس النواب. وينص مشروع القانون، في جملة أمور على أن "تقوم اللجنة الحكومية للانتخابات في بورتوريكو بإجراء استفتاء عام في بورتوريكو خلال الدورة ١١١ للكونغرس، لكن في أجل أقصاه ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وينبغي أن تتيح بطاقة الاقتراع للناخبين اختيار أحد الخيارين التاليين فقط: (١) ينبغي لبورتوريكو أن تبقى، كما هي حاليا، إقليما تابعا للولايات المتحدة كما يحدده دستور الولايات المتحدة وقوانينها الأساسية وسياساتها، (٢) ينبغي لبورتوريكو أن تسلك الدرب الذي يفضي بها إلى امتلاك وضع دائم من الناحية الدستورية لا تكون فيه إقليما تابعا".

٢٥ - وعُرض مشروع قانون آخر هو قانون تقرير مصير بورتوريكو لعام ٢٠٠٧ (H.R.1230) على مجلس النواب في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٧ يعترف بحق شعب بورتوريكو في الدعوة إلى عقد مؤتمر دستوري يمارس الشعب من خلاله حقه الطبيعي في تقرير المصير، وفي إنشاء آلية لنظر الكونغرس في مثل هذا القرار. وتشكل الجمعية الدستورية آلية إجرائية لإنهاء الاستعمار في بورتوريكو، بدأت تحظى بالتأييد في السنوات الأخيرة في الجزيرة. وكما سبق ذكره، تدعم نقابة المحامين البورتوريكيين هذه الآلية.

٢٦ - وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ وعقب إدخال تعديل يهدف إلى التوفيق بين النهجين المتعارضين، أقرت اللجنة الفرعية "قانون الديمقراطية لبورتوريكو لعام ٢٠٠٧" (H.R.900). وتم التصويت على مشروع القانون في نهاية الدورة التشريعية ٢٠٠٧-٢٠٠٨. وفي أيار/مايو ٢٠٠٩، تم تقديم صيغة جديدة لقانون الديمقراطية لبورتوريكو، بعنوان "قانون الديمقراطية لبورتوريكو لعام ٢٠٠٩"، ترمي إلى القيام "بعملية مصدق عليها من الجهات الاتحادية لتقرير مصير شعب بورتوريكو". وينص هذا القانون إذا صودق عليه على إجراء استفتاء في بورتوريكو لتقرير الوضع السياسي النهائي للجزيرة، للاختيار بين الاحتفاظ بالوضع السياسي الراهن، أو اختيار وضع جديد. وإذا ما فاز الخيار الأول، سيعقد استفتاء آخر من جديد في غضون ثماني سنوات. وإذا ما فاز الخيار الثاني، سيعقبه استفتاء آخر، يعرض خيارات الاندماج كولاية أو الاستقلال أو الاستقلال في إطار الارتباط الحر بالولايات المتحدة. ووافقت اللجنة المعنية بالموارد الطبيعية التابعة لمجلس النواب على مشروع القانون في تموز/يوليه ٢٠٠٩، وأدرج في جدول أعمال كونغرس الولايات المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

ثالثا - التطورات الأخيرة

ألف - التطورات السياسية

٢٧ - يقدم التقرير الوارد في الوثيقة A/AC.109/2008/L.3 عرضاً مفصلاً للحالة التي كانت سائدة في عهد الحاكم السابق أسبيدو بيلا قبل الانتخابات العامة في بورتوريكو التي أجريت في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وفي تلك الانتخابات، فاز لويس فورتونيو العضو في الحزب التقدمي الجديد بمنصب الحاكم بأغلبية ٥٢,٩ في المائة من الأصوات، كما رسخ هذا الحزب سيطرته على الهيئة التشريعية. وفاز بيدرو بيرلويسي، أيضا العضو في الحزب التقدمي الجديد بمنصب المفوض المقيم في واشنطن العاصمة.

٢٨ - وتبين من البيانات الرسمية التي أصدرتها لجنة بورتوريكو الانتخابية أن أكثر من ٢٣ في المائة من الناخبين المسجلين لم يصوتوا. وبلغت نسبة الممتنعين عن التصويت، بمن فيهم الأشخاص غير المسجلين الذين يحق لهم التصويت قانونا، ٣٦ في المائة، أي ما يربو على مليون ناخب.

٢٩ - ويقدر أن عددا كبيرا من الذين صوتوا لصالح الحزب التقدمي الجديد قاموا بذلك لمعاقبة الحزب الشعبي الديمقراطي، وبخاصة الحاكم أسبيدو بيلا، على سوء الإدارة وعلى عدد من التدابير التي اعتمدها ولم تحظ بالشعبية، من بينها فرض ضريبة على المبيعات وسن قانون جديد بشأن الحوافز الصناعية. وفي هذا الصدد، لا يعتبر انتخاب ممثل الحزب التقدمي الجديد ليشغل منصب الحاكم ولايةً منحت له للدفاع عن تحويل بورتوريكو إلى الولاية الحادية والخمسين للولايات المتحدة.

٣٠ - وتم الربط في ذلك الحين بين هزيمة الحاكم السابق وبين التهم الجرمية التي ساقتها حكومة الولايات المتحدة ضده وضد معاونيه، المتمثلة في انتهاك القوانين المتعلقة بتمويل الانتخابات (انظر A/AC.109/2008/L.3، الفقرات ٢٠-٢٢). ورأى بعض المعلقين السياسيين في الجزيرة أن الغرض من توجيه هذه التهم ضد أسبيدو بيلا هو القضاء على فرص انتخابه، إذ إنه وحزبه، الحزب الشعبي الديمقراطي، يؤيدان إدخال تعديلات على وضع بورتوريكو كولاية حرة ومرتبطة بالولايات المتحدة، والاعتراف بسيادة شعب بورتوريكو وتوسيع نطاق سلطات هذه الولاية ليشمل عدة مجالات تخضع حاليا للسلطات العامة لكونغرس الولايات المتحدة. كما سبق أن طلب الحزب الشعبي الديمقراطي والحاكم السابق

من الجمعية العامة بحث مسألة بورتوريكو. وفي ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٩، تمت تبرئة أسبيدو بيلا من جميع التهم المتعلقة بالفساد التي وجهت إليه^(٤).

٣١ - وفي تموز/يوليه ٢٠٠٥، أُجري اقتراع بشأن تشكيل هيئة تشريعية من غرفة واحدة في بورتوريكو، وافق بموجبه ٨٤ في المائة من الناخبين على ذلك. ورغم أن الناخبين المشاركين في هذا الاستفتاء لم تتجاوز نسبتهم ٢٢ في المائة من الناخبين المسجلين، فإن النتائج فتحت الباب أمام عملية أفضت إلى تنظيم استفتاء آخر عام ٢٠٠٧ من أجل النظر في إمكانية تعديل دستور بورتوريكو وإنشاء نظام تشريعي أحادي المجلس في عام ٢٠٠٩. لكن المحكمة العليا لبورتوريكو أصدرت حكماً في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ يقضي بأنه ليس بإمكانها إلزام الجمعية التشريعية بالشروع في عملية تعديل للدستور حتى يتسنى إنشاء نظام تشريعي أحادي المجلس.

٣٢ - وفي آب/أغسطس ٢٠٠٥، أيدت الدائرة الأولى لمحكمة الاستئناف الأمريكية في بوسطن القرار القاضي بأن مواطني بورتوريكو لا يتمتعون بالحقوق في التصويت في الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة. وعللت المحكمة ذلك بأن بورتوريكو ليست ولاية، وبالتالي لا يمكن أن يكون لديها أعضاء يصوتون في الهيئة الانتخابية. وقد سبق للمحكمة أن رفضت طلباً من هذا القبيل ثلاث مرات. وفي آذار/مارس ٢٠٠٦، رُفض طعن لهذا القرار قُدِّم إلى المحكمة العليا في الولايات المتحدة. ورغم أن قرار المحكمة العليا اتخذ دون تعليق، فإن كبير محامي حكومة الولايات المتحدة لدى المحكمة العليا قال في مذكرة له إن قرار محكمة الاستئناف "يؤيده كلياً نص الدستور وتقليد راسخ وسوابق متطابقة".

٣٣ - وعلى النحو المبين في التقارير السابقة، أثرت أمام اللجنة الخاصة، إلى جانب المسائل السياسية العامة، في السنوات الأخيرة ثلاث قضايا محددة باعتبارها قضايا ناشئة عن الوضع السياسي الخاص لبورتوريكو وعلاقتها بالولايات المتحدة، وهي: (أ) الوجود العسكري للولايات المتحدة في بورتوريكو، ولا سيما في جزيرة بيبكيس؛ (ب) واحتجاز الولايات المتحدة في سجونها لبورتوريكيين مؤيدين لاستقلال بورتوريكو بتهمة التآمر لإحداث فتنة وحيازة أسلحة؛ (ج) وتوقيع عقوبة الإعدام على مواطنين بورتوريكيين أُدينوا بتهمة تعاقب عليها القوانين الاتحادية. وقد أثرت في السنوات الأخيرة مسألة زيادة الاضطهاد السياسي.

٣٤ - وعلى غرار التقارير السابقة، سيجري تناول قضية الوجود العسكري للولايات المتحدة في بورتوريكو، في الجزء المتعلق بالتطورات العسكرية.

(٤) *The New York Times*، ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٩.

٣٥ - وقد تناولت التقارير السابقة أيضا قضية البورتوريكيين الذين اهتموا بالتآمر لإحداث فتنة وحياسة أسلحة وسجنوا في الولايات المتحدة لمدة تزيد على ٢٥ عاما. وُصِّب القضية أن عددا من المنظمات والقيادات السياسية والمدنية في بورتوريكو ظلت على مدار السنين تقول إن هؤلاء سجناء سياسيون أساسا، وأحكام السجن التي صدرت بحقهم طويلة لا تتناسب مع ما اقترفوه من أعمال. وفي آب/أغسطس ١٩٩٩، عرض الرئيس كلينتون إطلاق سراح السجناء بشرط أن يعلنوا رسميا نبد اللجوء إلى العنف. وقد قبل العرض ١١ سجينا من أصل ١٥ سجينا، وقبل سجين آخر اتفاقا يُخلى بمقتضاه سبيله في غضون خمس سنوات. وفي عام ٢٠٠٢، أُطلق سراح سجينين آخرين من أصل السجناء الـ ١٥ (بيد أن مكتب التحقيقات الاتحادي أعاد في آب/أغسطس ٢٠٠٦ القبض على أحد هذين السجينين وهو أنطونيو كاماتشو نيغرون). ومن المقرر أن يغادر السجينان المتبقيان وهما أوسكار - لويس ريفيرا و كارلوس ألبرتو توريس - السجن عامي ٢٠٢٧ و ٢٠٢٤، على التوالي. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٤، أطلقت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان حملة لتوقيع عريضة تلتمس من الرئيس بوش إطلاق سراح لويس ريفيرا وتوريس. وفضلت هايدي بلتران، التي تقضي عقوبة بالسجن لمدة ٨٠ عاما، أن تدافع عن قضيتها بمعزل عن مجموعة الـ ١٥. ووفقا لوسائل الإعلام البورتوريكية، هناك توافق آراء في أوساط شعب بورتوريكو مؤيد لإطلاق سراح المسجونين في قضايا ذات صلة بالكفاح من أجل استقلال بورتوريكو. وفي أواخر عام ٢٠٠٧، اعتمد مجلس الشيوخ في بورتوريكو قرارا مؤيدا لإطلاق سراح السجناء.

٣٦ - وفي ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، ذكرت محامية كارلوس ألبرتو توريس أنه حضر جلسة استماع بالفيديو كان يرأسها أحد محققي لجنة الإفراج المشروط التابعة للولايات المتحدة، المكلف بالنظر في التهم التأديبية المنبثقة عن كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، والتقدم بتوصية فيما يتعلق بطلب الإفراج المشروط عنه. وقد أحاب السيد توريس على الأسئلة المطروحة وطلبت محاميته من لجنة الإفراج المشروط أن تطلق سراحه وفقا لما سبق أن أوصت به، بغض النظر عن التهم المنسوبة إليه. وأشارت إلى التأييد الواسع المتواصل للإفراج عنه، واحتجت بأنه ليس ثمة خطر على الإطلاق في إطلاق سراحه، كما يشهد على ذلك المثل المثير للإعجاب الذي ضربه رفاقه الذين أفرج عنهم بموجب قرار رئاسي بتخفيف الأحكام في عام ١٩٩٩. وعندها تقدم المحقق بتوصية إيجابية. ولم يصدر بعد قرار لجنة الإفراج المشروط. وتجري حاليا حملة التماسات للجنة الإفراج المشروط.

٣٧ - وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، كما سبق ذكره، أطلق أفراد من مكتب التحقيقات الاتحادي النار على فيليبيرو أوخيدا ريوس وأردوه قتيلا. وكان أوخيدا ريوس من أكثر

شخصيات بورتوريكو إثارة للجدل، وهو الذي أسس سنة ١٩٧٦ جماعة الماشيتيروس، المعروفة بشكل رسمي أكثر بالجيش الشعبي لبوريكو. وكانت الجماعة منظمة شبه عسكرية سرية مكرسة لتحرير بورتوريكو من الحكم الاستعماري الأمريكي. وطوال فترة عمل أوخيدا ريوس في المجموعة، تورط في عدد من الأنشطة الإجرامية شملت عملية السطو عام ١٩٨٣ على خزانة مصرف ويلز فارغو في وست هارتفورد، كونتيكت، سرق منها مبلغ ٧,٢ ملايين دولار. وفي عام ١٩٩٢، أدين غايابا وحكم عليه بالسجن لمدة ٥٥ عاما. وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، حاصر أفراد مكتب التحقيقات الاتحادي المنزل الذي كان يختبئ فيه أوخيدا ريوس في هورميغروس في بورتوريكو. فأصيب أوخيدا ريوس بجروح أثناء إطلاق النار في ٢٣ أيلول/سبتمبر، وهو يوم ذو دلالة تاريخية لمناصري استقلال بورتوريكو. وأشارت نتائج التشريح إلى أنه نرف حتى الموت بعد إصابته برصاصة واحدة. وقد أثارَت ملابسات موته الجدل ودفعت بمسؤولين من بورتوريكو والولايات المتحدة، بمن فيهم الحاكم، أسبيدو بيلا، والمفوض المقيم، فورتونيو، والأعضاء البورتوريكيون الثلاثة في كونغرس الولايات المتحدة، إلى طلب إجراء تحقيق مستقل في ما قام به مكتب التحقيقات الاتحادي. والتصور العام السائد عن موت أوخيدا ريوس في بورتوريكو هو أنه ترك عمدا ليترف حتى الموت. وذكرت وسائل الإعلام في بورتوريكو أن اضطهاد مناصري الاستقلال ازداد. وفي الوقت نفسه، استمرت قطاعات عديدة من سكان بورتوريكو في الإعراب عن القلق إزاء أفعال مكتب التحقيقات الاتحادي في بورتوريكو، التي يرى كثيرون أنها تستهدف دون وجه حق الناشطاء الداعين إلى الاستقلال. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٦، خلص تقرير صدر عن وزارة العدل في الولايات المتحدة إلى أن الوزارة "لا ترى أن مكتب التحقيقات الاتحادي انتهك السياسة المتعلقة باستخدام القوة المفضي إلى الموت أو تعمد ترك أوخيدا ليترف حتى الموت، غير أنها وجدت مخالفات في مسلك المكتب عند تنفيذ عملية القبض عليه". وفيما رفض بعض الداعين إلى الاستقلال التقرير معتبرين أنه محاولة للتغطية على الواقعة، كان رد الفعل الشعبي إزاء التقرير هادئا نسبيا بالمقارنة بالتظاهرات التي اندلعت في جميع أنحاء الجزيرة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ حينما لقي أوخيدا مصرعه.

٣٨ - وعقب وفاة فيليبرتو أوخيدا ريوس، رفعت حكومة بورتوريكو دعوى ضد حكومة الولايات المتحدة أمام محكمة المقاطعة التابعة للولايات المتحدة في بورتوريكو بشأن التحقيقات التي أجرتها في ملابسات وفاته. ورفضت هذه المحكمة التماسا قدمته وزارة العدل في بورتوريكو بشأن تعاون مكتب التحقيقات الاتحادي. وأقرت المحكمة العليا في الولايات المتحدة في النهاية رفض هذا التماس.

٣٩ - وفي ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، أعلنت حكومة بورتوريكو، عن طريق وزارة العدل، شجبها لعرقلة التحقيق الذي تجريه في ظروف وفاة فيليب ريتو أوخيدا ريوس. وأصدر وزير العدل تقريرا وأعلن إغلاق باب التحقيق بسبب عدم تعاون مكتب التحقيقات الاتحادي، الذي رفض تقديم الأدلة التي يتعذر بدونها توجيه الاتهامات.

٤٠ - وفي ٥ شباط/فبراير ٢٠١٠، اعترف أبيلينو غونزاليس كلاوديو، وهو من دعاة الاستقلال، الذي اعتُقل في آذار/مارس ٢٠٠٨ للتحقيق معه في قضية الماشيتيروس بالنهم الاتحادية المنسوبة إليه والتي تتعلق باشتراكه في عملية السطو السالفة الذكر في كونيتيكت في عام ١٩٨٣^(٥).

٤١ - وتناول تقرير عام ٢٠٠٠ (A/AC.109/2000/L.3، الفقرة ٢٣) بالتفصيل مسألة تطبيق عقوبة الإعدام على مواطني بورتوريكو المدانين بارتكاب جرائم. ورغم أن عقوبة الإعدام محظورة في بورتوريكو، فإن وزارة العدل في الولايات المتحدة طلبت تطبيق عقوبة الإعدام في عدد من القضايا على متهمين من بورتوريكو ليصبح معدل عقوبات الإعدام هذه من أعلى المعدلات مقارنة بعدد السكان في أي ولاية أو إقليم تابعين للولايات المتحدة. وفي عام ٢٠٠٠، قضت محكمة المقاطعة التابعة للولايات المتحدة المعنية بمقاطعة بورتوريكو بأن عقوبة الإعدام تشكل انتهاكا لدستور بورتوريكو، لكن بعد عام من ذلك، ألغت دائرة الاستئناف في بوسطن في الولايات المتحدة ذلك الحكم بحجة أن بورتوريكو تخضع للقانون الاتحادي.

٤٢ - ويعارض الرأي العام في بورتوريكو بشدة تطبيق عقوبة الإعدام وتعهّد ائتلاف للمنظمات الدينية والأهلية والزعماء السياسيين بمواصلة الكفاح ضد محاولات فرض عقوبة الإعدام في الجزيرة. وفي أواخر شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، أعلن روبرتو سانشيز راموس، وزير العدل في بورتوريكو حينئذ، وممثلون عن التحالف البورتوريكي المناهضة لعقوبة الإعدام عن عدد من القرارات الرامية إلى تخفيض عدد المواطنين البورتوريكيين الذين قد يحكم عليهم بعقوبة الإعدام في القضايا المعروضة على المحاكم الاتحادية في الولايات المتحدة. وجاء في الإعلان أن وزارة العدل في بورتوريكو قد تعهدت بالقيام كلما أمكنها ذلك بالنظر في القضايا على الصعيد المحلي لا الاتحادي؛ وأنها لن تحيل القضايا إلى المحاكم الاتحادية إلا إذا تلقت ضمانات بأن تلك المحاكم لن تطلب تطبيق عقوبة الإعدام؛ وأنها ستطلب إلى كل الولايات التي تطلب تسليم مشتبه به في ارتكاب جريمة يُعاقب عليها بالإعدام أن "تكف عن ذلك"، وإن كان من الممكن رفض تسليم المشتبه به؛ وأخيرا سيقوم

(٥) انظر FBI New Haven على الموقع: <http://newhaven.fbi.gov/dojpressrel/pressrel10/nh020510a.htm>.

وزير العدل في ذلك الحين بتوجيه رسالة "يعرب فيها عن معارضته" كلما واجه مواطن بورتوريكي حكما عليه بالإعدام في نطاق ولاية قضائية أخرى.

٤٣ - وألقى وزير العدل الجديد في بورتوريكو، أنطونيو ساغارديا، الذي عُيّن بعد انتخابات الثامن من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، السياسات المناهضة لعقوبة الإعدام معلنا أن لقوانين الولايات المتحدة الغلبة على دستور بورتوريكو.

باء - التطورات العسكرية

٤٤ - ظلت بورتوريكو لسنوات عديدة، كما ورد في تقارير سابقة، تحتل موقعا عسكريا - استراتيجيا هاما في إطار القيادة العسكرية الجنوبية للقوات البحرية للولايات المتحدة. فقام سلاح البحرية التابع للولايات المتحدة، علاوة على العمليات العسكرية الأخرى التي اضطلع بها في بورتوريكو من عام ١٩٤١ إلى ١ أيار/مايو ٢٠٠٣، بعمليات في جزيرة ببيكيس التي يبلغ عدد سكانها أقل بقليل من ١٠ ٠٠٠ نسمة وتقع على بعد ثمانية أميال من الساحل الشرقي لبورتوريكو. وقد استُخدمت الجزيرة مسرحا للتدريبات على الدعم المدفعي البحري وعلى إطلاق النار من الجو نحو الأرض وللتدريبات على عمليات الهجوم البرمائية. ويمكن الاطلاع على تفاصيل عن المناورات العسكرية التي أجريت في جزيرة ببيكيس خلال الفترة التي كانت فيها البحرية تحتل جزءا منها، وكذلك عما يتصل بها من حملات عصيان مدني واعتقالات ودعاوى في التقارير السابقة للجنة الخاصة. وجاء في بيان صحافي صدر عقب وقف العمليات العسكرية، أن إدارة البحرية ما زالت تتولى مسؤولية تنظيف البيئة في المنطقة وستقوم بهدم جميع المنشآت والهياكل وإزالتها من المنطقة.

٤٥ - وعقب انسحاب سلاح البحرية من ببيكيس، ظلت ثلاث مسائل ذات صلة بالموضوع في حاجة إلى إيضاح وهي: (أ) تنمية ببيكيس في المستقبل وتنظيف بيئتها؛ (ب) الاستنتاجات النهائية المتعلقة بآثار المناورات العسكرية على صحة سكان ببيكيس؛ (ج) مصير قاعدة روزفلت رودز البحرية المقامة على جزيرة بورتوريكو الرئيسية.

٤٦ - وفيما يتعلق بتنمية ببيكيس، أعلنت حكومة بورتوريكو في عام ٢٠٠٢ عن خطة مدتها ٤ سنوات لاستثمار أكثر من ٥٠ مليون دولار في الهياكل الأساسية وفي برامج توفير فرص عمل في إطار برنامج تنشيط ببيكيس. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، أصدرت حكومة بورتوريكو خطة رئيسية للتنمية المستدامة لببيكيس وكوليبرا. ودعت الخطة إلى تنمية قليلة الأثر على بيئة الجزيرتين، وأوصت باعتماد سياسة عامة تشجع السياحة البيئية التي من شأنها أن تبرز الجوانب الطبيعية الجذابة للجزيرتين.

٤٧ - ووردت تقارير عن حصول مضاربات على الأراضي والملكية في جزيرة ببيكيس، ووجهت دعوات إلى الكيانات التي تعمل على تنظيف هذه الجزيرة وتنميتها لأخذ آراء السكان المحليين في اعتبارها.

٤٨ - وقد قُسمت جزيرة ببيكيس إلى أجزاء لغرض تنفيذ عمليات التنظيف. فأُسندت مسؤولية جزء من القسم الشرقي إلى دائرة الأسماك والأحياء البرية التابعة لوزارة الداخلية ليصبح جزءا من المحمية الوطنية للأحياء البرية الموجودة حاليا في ببيكيس.

٤٩ - أما في الجزء الغربي من الجزيرة، فقد كان للبحرية مستودعات للذخائر حتى عام ١٩٤٨، حينما توقف العمل فيها. وأعيد فتحها في عام ١٩٦٢ إلى أن أُغلقت أبوابها نهائيا في عام ٢٠٠١. وفي فترة لاحقة من ذلك العام، أعادت البحرية ما قدره ٣١٠٠ هكتار من الأراضي إلى وزارة الداخلية و ٤٠٠٠ هكتار إلى بلدية ببيكيس و ٨٠٠ هكتار إلى صندوق بورتوريكو لحفظ البيئة. كما استخدمت البحرية نحو ٦٠٠ ١٤ هكتار في الجزء الشرقي من ببيكيس للتدريب على العمليات البرمائية ومناورات إطلاق النيران من الجو إلى الأرض. ويضم هذا الجزء من الجزيرة مساحة مخصصة لتفجير مخلفات المتفجرات استُخدمت لفترات طويلة لأنشطة التدريب. وتم التعرف هناك وفي المياه المجاورة على الذخائر غير المنفجرة وبقايا الذخائر المنفجرة التي تحتوي على مواد خطيرة. وتوقفت أنشطة التدريب العسكرية وعمليات الدعم المرتبطة بها في الجزء الشرقي من ببيكيس في عام ٢٠٠٣، حينما سلّمت البحرية هذا الجزء إلى وزارة الداخلية.

٥٠ - وفي شباط/فبراير ٢٠٠٥، أُدرج الجزء من ببيكيس الموجود في المنطقة المقترحة للتدريب على الأسلحة التابعة لأسطول المحيط الأطلسي في قائمة الأولويات الوطنية لوكالة حماية البيئة والتي تضم أكثر مواقع بقايا الذخائر خطورة في البلد.

٥١ - وفي آذار/مارس ٢٠٠٨، أعلن عن إبرام اتفاق اتحادي بين الوكالات بين وكالة حماية البيئة بالولايات المتحدة ووزارة البحرية التابعة للولايات المتحدة ووزارة الداخلية التابعة للولايات المتحدة وكومنولث بورتوريكو من أجل تنظيف الأجزاء المتبقية من ببيكيس والمياه المحيطة بها. وينص الاتفاق على إجراء تحقيق متعمق في الآثار البيئية المصاحبة لأنشطة السابقة والحالية التي يضطلع بها في ببيكيس والمياه المحيطة بها واتخاذ الإجراءات المناسبة لحماية المجتمع المحلي والبيئة.

٥٢ - وأدت العملية التي تقوم بها البحرية لإزالة الذخائر الخطرة غير المنفجرة من مناطق التدريب السابقة عن طريق تفجيرها في العراء إلى إثارة حفيظة السكان. وأفادت وكالة حماية البيئة أن عمليات التفجير الموقعية هذه تعتبر أمرا عاديا في عمليات التنظيف ولا تشكل خطرا

على صحة الإنسان مادام يجري تفجير كميات محدودة من المتفجرات في كل مرة، وكانت الريح ساكنة ويجري رصد جودة الهواء باستمرار. وأشارت وكالة حماية البيئة أيضا إلى أن المواد الخطرة المصاحبة للمتفجرات التي قد تكون موجودة في ببيكيس قد تشمل مادة TNT والناالم واليورانيوم المستهلك والزئبق والرصاص ومواد كيميائية أخرى^(٦).

٥٣ - أما جزيرة كوليبيرا التي تقع على بعد نحو تسعة أميال شمالي ببيكيس فقد كانت أيضا جزءا من منشآت تدريب البحرية التابعة للولايات المتحدة. ورغم توقف العمليات العسكرية في جزيرة كوليبيرا في عام ١٩٧٥ مراعاة لمشاعر القلق السائدة بشأن السلامة العامة، فقد ظلت عملية تنظيف الجزيرة بطيئة. ويُعزى جزئيا نقص أنشطة التنظيف في جزيرة كوليبيرا إلى المسائل القانونية المتعلقة باستعمال الأموال الاتحادية في عمليات التنظيف. وفي مشروع قانون تقدم به المفوض المقيم بيرلويوسي في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، قدر أن سلاح المهندسين في الجيش أنفق مبلغ ١١ ١٠٠ ٠٠٠ دولار حتى نهاية عام ٢٠٠٧ على تنظيف كوليبيرا، وقدر أنه سيلزم مبلغ إضافي وقدره ٩٢ ٦٠٠ ٠٠٠ دولار لإنجاز أعمال التنظيف المقررة. وبعد أن أشار إلى أن المشاكل في ببيكيس وكوليبيرا متشابهة، أجرى مقارنة بين مبلغ ٧٧ ٦٠٠ ٠٠٠ دولار الذي أشار إلى أن البحرية أنفقته بالفعل، وبين مبلغ ٢٥٣ ١٠٠ ٠٠٠ الذي تعتزم البحرية إنفاقه في المستقبل لإنجاز عملية تنظيف ببيكيس، وعزا الفرق إلى الصعوبات التي تمت مواجهتها في تأمين التمويل من مصادر اتحادية لعملية التنظيف في كوليبيرا. وسيؤدي مشروع القانون الذي قدمه إلى إلغاء التشريع السابق الذي كان يمنع استعمال الأموال الاتحادية من أجل كوليبيرا.

٥٤ - وفيما يتعلق بالأثر على صحة السكان في ببيكيس، أذاعت شبكة CNN في شباط/فبراير ٢٠١٠ تقريرا عن التحقيق الذي أجرته عن شكاوى سكان ببيكيس الذين يربطون بين المشاكل الصحية العديدة التي يعانون منها والوجود العسكري للولايات المتحدة في الجزيرة، وعن محاولة سكان ببيكيس إقامة دعوى ضد حكومة الولايات المتحدة، التي قيل إنها تتيح بالحصانة السيادية. وأشار التقرير إلى أن حكومة الولايات المتحدة رفضت الادعاءات بأن الأنشطة التي اضطلعت بها البحرية في ببيكيس أدت إلى مرض سكان الجزيرة بالاحتجاج بدراسة أجراها عام ٢٠٠٣ علماء من مركز مكافحة الأمراض والوقاية منها الذي تبين منها عدم وجود هذه الصلة. وتشمل الدعوى القضائية التي تطالب بعدة بلايين من الدولارات أكثر من ٧ ٠٠٠ من سكان ببيكيس، أي نحو ثلاثة أرباع سكانها.

(٦) *The New York Times*، ٦ آب/أغسطس ٢٠٠٩.

٥٥ - وفي الدعوى المقامة من سانشيز ضد الولايات المتحدة، يسعى سكان ببيكيس بصورة جماعية إلى الحصول على تعويضات تتعلق بالصحة والممتلكات ببلاتين الدولارات، مدعين بأن البحرية التابعة للولايات المتحدة قد ارتكبت إهمالا بتعريضها سكان ببيكيس البالغ عددهم ١٠.٠٠٠ نسمة لمستويات خطيرة من المواد السمية لأكثر من ٥٠ عاما، مما أدى إلى ارتفاع معدل الإصابة بالسرطان في ببيكيس عن سائر بورتوريكو بثلاثين ضعفا وغير ذلك من الآثار الأخرى الطويلة الأجل^(٧).

٥٦ - كما ذكر أن وكالة الولايات المتحدة لسجل المواد السمية والأمراض، المكلفة بإجراء تقييم للمخاطر الصحية في المواقع المحددة لإجراء عمليات تنظيف، والتي سبق أن أفادت في عام ٢٠٠٣ بأنها لم تعثر على أية آثار سلبية على الصحة من جراء وجود البحرية في ببيكيس لعشرات السنين، قررت في منتصف عام ٢٠٠٩ إعادة النظر في استنتاجاتها السابقة^(٨). وأعلنت الوكالة عن قرارها في أعقاب تقييم متعمق لتقييماتها السابقة المتعلقة بالصحة العامة لعام ٢٠٠٣ وفي ضوء الدراسات البيئية الأخرى للجزيرة التي أجريت في السنوات الفاصلة. وتأتي عملية الوكالة لإعادة دراسة البيانات كجزء من "النظرة الجديدة" التي تعهدت الوكالة الاتحادية للصحة العامة بإجرائها لسكان الجزيرة وكونغرس الولايات المتحدة.

٥٧ - وفي أعقاب القرار القاضي بالقيام باستعراض جديد، سافر مدير الوكالة إلى ببيكيس في آب/أغسطس ٢٠٠٩ وأجرى حوارا مع سكان ببيكيس وعلماء من بورتوريكو، وفي تشرين الثاني/نوفمبر قامت مجموعة من العلماء في بورتوريكو الذين كانت أبحاثهم مخالفة للاستنتاجات السابقة للوكالة بزيارة إلى مقر الوكالة. وأشارت تقارير الإعلام إلى أن مدير الوكالة قال إنه تم تعلم الكثير منذ الدراسة الأولية التي أجريت في ببيكيس وإنه تم التعرف على ثغرات في البيانات البيئية يمكن أن يكون لها أهمية في تقرير الآثار الصحية. وذكر فيما بعد أن الثغرات في المعلومات التي تم اكتشافها تشير إلى أنه لا يمكن البت بما لا يرقى إليه شك في أنه لم تكن هناك مخاطر صحية في ببيكيس.

٥٨ - أما المسألة الثالثة ذات الصلة بالموضوع فهي مستقبل قاعدة روزفلت رودز البحرية، التي كان مقرها في سيبيا في بورتوريكو وتم إغلاقها نتيجة لرحيل البحرية التابعة للولايات المتحدة عن ببيكيس عام ٢٠٠٣. وأشارت تقارير وسائط الإعلام إلى أن مشروع "ريفيرا ديل كاريني" وهو جزء من المبادرة الحكومية التي تعرف باسم "Portal al Futuro"

(٧) Tim Padgett, "Toxic Chemicals at Vieques: Is US Accountable?" مجلة تلم، ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

(٨) Robert Rabin, Committee for the rescue and development of Vieques, 13 November 2009.

هو المشروع الرئيسي للتنمية الاقتصادية في المنطقة التي كانت تحتلها القاعدة البحرية^(٩). وستشمل الاستفادة من منشآت القاعدة السابقة، إنشاء كازينو ضخمة والعديد من المنشآت السياحية الأخرى التي سيكون لها تأثير في سائر أنحاء الجزء الشرقي من بورتوريكو. بيد أن المشروع واجه العديد من الخلافات التي تتعلق بمسائل من قبيل مشاركة السكان المحليين ومنظمتهم، بما فيها التحالف من أجل تنمية سييا، في وضع الخطة وتنفيذها، والفوائد التي سيحنيها المجتمع المحلي والضرائب والأنظمة لجعل تشييد المشروع تنافسيا.

٥٩ - وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، أعلن سلاح الهندسة التابع للولايات المتحدة أنه سيتم عقودا بملايين الدولارات لبناء منشآت عسكرية حديثة في بورتوريكو^(١٠). وفي إطار برنامج إعادة تنظيم القاعدة وإغلاقها، ستنفذ مشاريع في ثلاثة مواقع هي: فورت بيوكاين وفي بلدي ماياغيز وسييا بتكلفة تتراوح بين ٢٥ و ٥٠ مليون دولار. وبالإضافة إلى ذلك، أبرم عقد لتنفيذ مشروع رابع في فورت آلن التي تقع في بلدة خوانا دياس. ومن المتوقع أن تبني في كاغواس منشأة خامسة في عام ٢٠١٠ لبرنامج "Grow the Army" بتكلفة قدرها ١٥ مليون دولار.

٦٠ - وشجب زعماء المنظمات المناهضة للأعمال العسكرية في بورتوريكو، بمن فيهم، واندا كولون كورتيس، زعيمة "مشروع العدل والسلام"، وصونيا سانتياغو، زعيمة "أمهات ضد الحرب" هذه المشاريع باعتبارها تشكل تعريزا لوجود الولايات المتحدة العسكري في بورتوريكو.

جيم - التطورات الاقتصادية

٦١ - لدى بورتوريكو اقتصاد صناعي ذو سمات خاصة مستمدة من موقعها الجغرافي كجزيرة وصلاتها الوثيقة مع الولايات المتحدة. وتشير التقديرات إلى أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في بورتوريكو بلغ في عام ٢٠٠٩ ما قدره ٢٠٠ ١٧ دولار، بالمقارنة مع مبلغ ١٧ ٩٠٠ في عام ٢٠٠٨^(١١). ويرتبط الأداء الاقتصادي بصورة وثيقة بالدورة الاقتصادية للولايات المتحدة وبنظامها الضريبي وبمستوى التحويلات المالية منها.

٦٢ - وفي الفترة من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، انكمش الاقتصاد في بورتوريكو بنسبة ٤ في المائة، في حين كان من المتوقع أن ينخفض النشاط الاقتصادي خلال السنة المالية ٢٠٠٩-٢٠١٠ بسبة ٣,٥ في المائة.

(٩) *El Vocero*, 25 August 2009; *Primera Hora*, 10 September 2009

(١٠) *El Nuevo Dia*, 23 January 2009

(١١) CIA Factbook متاح على www.cia.gov انظر (31 March 2010) Puerto Rico

٦٣ - وشجع قانون الحوافز الصناعية لعام ١٩٥٤ قطاع الصناعة في بورتوريكو، إذ أنه منح امتيازات لشركات الولايات المتحدة التي أقامت مصانع في الجزيرة. وتنص المادة ٩٣٦ من قانون الضرائب الاتحادية في الولايات المتحدة بوجه خاص على حوافز ضريبية سخية لهذه الشركات، بما في ذلك الحق في إعادة الأرباح إلى الوطن بدون دفع ضرائب. مما أدى إلى تحول الاقتصاد من اقتصاد زراعي كاريبي يعتمد على محصول السكر إلى اقتصاد صناعي حديث. ولكن كونغرس الولايات المتحدة ألغى هذه الحوافز الضريبية بأكملها في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

٦٤ - وفي تموز/يوليه ٢٠٠٨، أقر قانون جديد بشأن الحوافز الاقتصادية لتشجيع الاستثمار في طائفة واسعة من الأنشطة (التكنولوجيا الأحيائية والطاقة المتجددة، على سبيل المثال). وعلى خلاف القوانين السابقة، لا يتضمن قانون الحوافز الاقتصادية أي حكم يشير إلى تاريخ انقضائه.

٦٥ - وبلغت أرباح الشركات الأجنبية العاملة في بورتوريكو ٣٥ بليون دولار في عام ٢٠٠٩، بزيادة قدرها ٢,٥ بليون دولار عن الأرباح التي سجلت في عام ٢٠٠٨.

٦٦ - وفي مطلع عام ٢٠١٠، بلغت نسبة البطالة ١٥,٧ في المائة وبلغت نسبة المشاركة في القوى العاملة ٤٢,٩ في المائة، تمثل تخفضاً بنسبة ٣,٨ في المائة بالمقارنة مع عام ٢٠٠٨.

٦٧ - وفي مطلع عام ٢٠١٠، ارتفع الدين العام (ديون الحكومة المركزية في بورتوريكو وبلدياتها وشركاتها العامة) إلى نحو ٦٠,٤ بليون دولار، بالمقارنة مع الدين العام في السنة السابقة الذي بلغ ٥٨ بليون دولار. وخلال عام ٢٠٠٩، ازداد عدد حالات الإفلاس بنسبة ٢٦,٣ في المائة (بما في ذلك الشركات والأفراد).

٦٨ - وجاء في تقرير نشر في موقع حكومة بورتوريكو على الإنترنت عن اتجاهات وتوقعات الاقتصاد في بورتوريكو^(١٢)، أعدّ بدعم مالي من منحة اتحادية من الولايات المتحدة، أن اقتصاد بورتوريكو، بعد فترة من التوسع الاقتصادي الكبير خلال الخمسينات والستينات (بلغ معدل النمو السنوي ٥,٣ في المائة و ٧ في المائة على التوالي)، قد شهد تباطؤاً مستمراً - مع أنه تدريجي - في العقود الأربعة الماضية. وانكمش المتوسط السنوي للنمو الاقتصادي الحقيقي من ٣,٥ في المائة في السبعينات إلى ٢ في المائة في الثمانينات وإلى ٢,٨ في المائة في التسعينات، ومن المتوقع أن لا يسجل أي نمو خلال العقد الحالي. وشهدت أرقام النمو الحقيقي مقاساً حسب

(١٢) "The Economy of Puerto Rico: Trends and Projections for the Fiscal Year 2009 and 2020; available from: www.jp.gobierno.pr"

العقد انخفاضا منذ السبعينات. وفي العقد الحالي، كانت سنة ٢٠٠٣ الوحيدة التي سجل فيها نمو بنسبة زادت عن ٢,٥ في المائة، بانخفاض عن نسبة العقد السابق التي بلغت ٢,٧ في المائة. وخلال الفترة نفسها، انخفضت العمالة في القطاع الخاص بنسبة ٣,٩ في المائة أو بمقدار ٤١٦ ٢٨ وظيفة، وزادت العمالة في القطاع العام، بما في ذلك سائر فروع الحكومة بمقدار ٢٨٣ ٢ فردا. وفي السنة المالية ٢٠٠٩، وصل المعدل المتوسط للبطالة إلى ١٣,٤ في المائة، بزيادة قدرت نسبتها بـ ٢,٥ في المائة في السنة. وفي الوقت نفسه ما فتئت العمالة في القطاع الخاص تتناقص باستمرار خلال السنوات الثلاث الماضية، مما يشير إلى الافتقار إلى مصادر جديدة للعمالة.

٦٩ - وبدأت حكومة بورتوريكو في أيار/مايو ٢٠٠٩، كتدبير تقشفي لتخفيض العجز في الميزانية الذي بلغ حينذاك ٣,٢ بليون دولار، ولمعالجة مسألة ارتفاع العمالة في القطاع العام، في تخفيض عدد العاملين، حين أنهيت خدمة ٤٠٠ ١٠ موظف حكومي. وبالإضافة إلى ذلك، أنهيت خدمة ٧٠٠٠ عامل آخرين في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ و ٢٠٠٠ غيرهم في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، فبلغ المجموع نحو ٢٠٠٠٠ وقت كتابة التقرير. ويتمثل الهدف المعلن لحاكم بورتوريكو في تخفيض الإنفاق الحكومي بمبلغ بليون دولار. وأدى صرف الموظفين الحكوميين من الخدمة إلى إعلان النقابات العمالية وغيرها من المنظمات عن الإضراب عن العمل ليوم واحد في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. وأغلقت المكاتب والمدارس والجامعات الحكومية في جميع أنحاء الجزيرة نتيجة لذلك، كما توقفت الحركة في الشرايين الرئيسية ومراكز التسويق الرئيسية في سان خوان.

٧٠ - واستمر ركود صناعة البناء في بورتوريكو في عام ٢٠٠٩، وفقا لما أشارت إليه وحدة الاستخبارات الاقتصادية، ويشهد على ذلك انخفاض مبيعات الاسمنت عاما بعد عام في الربع الثالث من عام ٢٠٠٩ بنسبة ٢٥ في المائة (مقارنة بنسبة ٣٢ في المائة في الفترة من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٩) وبنسبة ٢٥,٤ في المائة عاما بعد عام في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩.

٧١ - وفي الفترة من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، تم إغلاق عشرين من منشآت الصناعة التحويلية مما أدى إلى فقد ٨٣ ٠٠٠ شخص لعمليهم. وخلال الفترة نفسها، انخفضت الصادرات بنسبة ٤,٥ في المائة.

٧٢ - وفي الوقت نفسه، ما زال قطاع الزراعة في بورتوريكو ضيق النطاق بل ويتجه إلى الانحسار. وتشير الإحصاءات الزراعية الرسمية إلى أن بورتوريكو تستورد ٨٥ في المائة من الأغذية التي يستهلكها السكان، بسبب انعدام القدرة على التنافس مع وفورات الإنتاج

الكبير للشركات الزراعية الكبرى في الخارج. وعلاوة على ذلك، قامت بورتوريكو بتخفيض إنتاجها الزراعي بنسبة ٢٠ في المائة ما بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٨؛ وتعزو وزارة الزراعة في بورتوريكو هذا الانخفاض في الإنتاج إلى ارتفاع تكاليف التشغيل (كتكاليف العمل والطاقة) مشيرة إلى أنه في وقت ارتفاع البطالة يمكن أن تشكل الزراعة بديلاً إضافياً للعمل. وتعتمد الوزارة في هذا الصدد، زيادة فرص التدريب وتشجيع التحديث.

٧٣ - وسجل قطاع الخدمات في بورتوريكو نمواً مطرداً في السنوات الأخيرة وتشكل السياحة أحد مكوناته الكبرى. وتشير التقديرات إلى أن كل ١٠٠ فرصة عمل في الفنادق تقابلها ١٧٨ فرصة عمل أخرى في الميادين ذات الصلة بالفنادق. ويتبين من الأرقام التي نشرت أن نسبة العاملين في قطاع السياحة تناهز ٤,٥ في المائة من القوى العاملة. وبعد أن شهد قطاع السياحة نمواً مطرداً على مدى السنوات العشر الأخيرة، ظهرت في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ دلائل تشير إلى أن التباطؤ الاقتصادي العالمي كان له أثر في قطاع السياحة. بيد أنه بعد الانخفاض الذي سجل في عدد السواح الأجانب في النصف الأول من عام ٢٠٠٩، زاد عدد السواح المسجلين في الفنادق في الربع الثالث من عام ٢٠٠٩ بنسبة ٢,٦ في المائة عاماً بعد عام، حيث سجل تحسناً عن الانخفاض الشديد بنسبة ٩,٤ في المائة و ١,٨ في المائة في الربعين الأول والثاني على التوالي. وبالمثل، ارتفعت نسبة شغل الفنادق وسطياً بنسبة ٥,٤ في المائة في الربع الثالث، بالمقارنة مع انخفاض بنسبة ٦ في المائة في الربعين السابقين.

٧٤ - وشارك مركز الاقتصاد الجديد في سان خوان ومؤسسة بروكينغز في واشنطن العاصمة في عام ٢٠٠٥، في إعداد أتمل دراسة أجريت خلال الأعوام الخمسة والسبعين الماضية لاقتصاد بورتوريكو بعنوان "Economy of Puerto Rico: Restoring Growth" (اقتصاد بورتوريكو: استعادة النمو)^(١٣)، وبحث الدراسة الأداء الاقتصادي للجزيرة منذ الطفرة التي حققتها عقب الحرب العالمية الثانية مروراً بركوها خلال الخمسة والعشرين عاماً الأخيرة، بما في ذلك معدلات العاملين المنخفضة في الجزيرة وقطاعها الخاص المحدود نسبياً وأدائها في مجال التجارة وفعالية نظمها التعليمية والمالية والضريبية. وخلصت الدراسة إلى أن استعادة النمو تتطلب زيادة نسبة العاملين من أبناء بورتوريكو، بمنح المزيد من الحوافز للبحث عن عمل وزيادة فرص العمل في القطاع الخاص.

(١٣) S. M. Collins, B. P. Bosworth and M. A. Soto-Class, editors

رابعاً - الإجراءات السابقة التي اتخذتها الأمم المتحدة

ألف - ملحة عامة

٧٥ - تتمسك الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ١٩٥٣ بموقف ثابت بشأن وضع بورتوريكو واختصاص هيئات الأمم المتحدة لدراسة هذا الوضع، استناداً إلى قرار الجمعية العامة ٧٤٨ (د-٨) المؤرخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٣، الذي أعفت الجمعية العامة بمقتضاه الولايات المتحدة من التزاماتها بموجب الفصل الحادي عشر من ميثاق الأمم المتحدة. وما فتئت الولايات المتحدة تؤكد أن بورتوريكو قد مارست حقها في تقرير المصير وأنها حصلت على الحكم الذاتي الكامل وأنها قررت بحرية وبطريقة ديمقراطية الدخول في ارتباط حر مع الولايات المتحدة، وأنها بذلك، تقع خارج نطاق اختصاص الأمم المتحدة بالنظر في وضعها. وقد اعترضت قوى بورتوريكو التي تناصر إنهاء الاستعمار والاستقلال على تأكيد هذا الأمر. ففي الفقرة ٩ من القرار ٧٤٨ (د-٨) أعربت الجمعية العامة عن تأكيدها بأنه سيتم إيلاء الاعتبار الواجب في حالة عدم رغبة أحد طرفي الارتباط الذي تم الاتفاق عليه اتفاقاً متبادلاً في تغيير أحكام ذلك الارتباط.

٧٦ - وترد المعلومات عن الإجراءات التي اتخذتها هيئات الأمم المتحدة بشأن بورتوريكو قبل عام ١٩٧٤ في تقرير المقرر لعام ١٩٧٣ (A/AC.109/L.976). وللإطلاع على المعلومات التي استجدت منذئذ، انظر الوثائق التالية: A/AC.109/L.1191 و Add.1 (للأعوام ١٩٧٤-١٩٧٦)؛ و A/AC.109/L.1334 و Add.1-3 (لعامي ١٩٧٧ و ١٩٧٨)؛ و A/AC.109/L.1436 (للأعوام ١٩٧٩-١٩٨١)؛ و A/AC.109/L.1572 (للأعوام ١٩٨١-١٩٨٥)؛ و A/AC.109/1999/L.13 (للأعوام ١٩٨٤-١٩٩٨)؛ و A/AC.109/2000/L.3 (لعام ١٩٩٩)؛ و A/AC.109/2001/L.3 (لعام ٢٠٠٠)؛ و A/AC.109/2002/L.4 (لعام ٢٠٠١)؛ و A/AC.109/2003/L.3 (لعام ٢٠٠٢)؛ و A/AC.109/2004/L.3 (لعام ٢٠٠٣)؛ و A/AC.109/2005/L.3 (لعام ٢٠٠٤)؛ و A/AC.109/2006/L.3 (لعام ٢٠٠٥)؛ و A/AC.109/2007/L.3 (لعام ٢٠٠٦)؛ و A/AC.109/2008/L.3 (لعام ٢٠٠٧)؛ و A/AC.109/2009/L.13 (لعام ٢٠٠٨).

باء - الإجراءات التي اتخذتها اللجنة الخاصة

٧٧ - في الجلسة الأولى المعقودة في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩ قررت اللجنة الخاصة، باعتمادها المقترحات المتصلة بتنظيم العمل التي تقدم بها الرئيس (انظر A/AC.109/2009/L.2) أن تتناول، حسب الاقتضاء، البند المعنون "مقرر اللجنة الخاصة المؤرخ ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ بشأن بورتوريكو" وأن تنظر فيه في جلساتها العامة.

٧٨ - وفي الجلسة الثالثة المعقودة في ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، وجه رئيس اللجنة الخاصة الانتباه إلى عدد من الرسائل الواردة من منظمات طلبت من اللجنة أن تستمع إليها بشأن موضوع بورتوريكو. ووافقت اللجنة الخاصة على هذه الطلبات، واستمعت إلى عدد من ممثلي المنظمات المعنية في جلستها الخامسة والسادسة (انظر A/AC.109/2009/SR.5 و 6).

٧٩ - وفي الجلسة الخامسة المعقودة في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، عرض ممثل كوبا مشروع القرار A/AC.109/2009/L.7.

٨٠ - وفي الجلسة السادسة المعقودة في ١٥ حزيران/يونيه وفي أعقاب البيانات التي أدلى بها ممثلو كل من دومينيكا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز) ودولة بوليفيا المتعددة القوميات وإكوادور وجمهورية إيران الإسلامية ونيكاراغوا وبنما وسانت فنسنت وجزر غرينادين والجمهورية العربية السورية وجمهورية فنزويلا البوليفارية (انظر A/AC.109/2009/SR.6)، اعتمدت اللجنة الخاصة مشروع القرار A/AC.109/2009/L.7 بدون تصويت. وفي الجلسة ذاتها، أدلى ممثل كوبا ببيان.

جيم - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٨١ - لم يُعرض على الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين أي مشروع قرار بشأن هذه المسألة لكي تتخذ إجراء بشأنه.